حابي

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 507 الأثنين 6 فبراير 2023

رئيس الوزراء:

تيسيرات جديدة للحصول على التراخيص الصناعية

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء

حابي

أعلن رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، الموافقة على تيسيرات جديدة للحصول على التراخيص الصناعية، تتعلق بإجراءات الحماية المدنية والاشتراطات البيئية.

وأوضح مدبولي أن التيسيرات تشمل: التزام مكتب استشاري بتقديم ما يشبه وثيقة ضمن مستندات الرخصة، بها إقرار بالالتزام في تنفيذ إجراءات الحماية المدنية والاشتراطات البيئية طبقا للأكواد المعتمدة، مع حق الجهات الحكومية في التفتيش في أي وقت، لتكون المسئولية في حالة الإخلال على عاتق المالك، والمكتب الاستشاري.

إسناد إجراءات الحماية المدنية والاشتراطات البيئية إلى مكاتب استشارية

وشدد مدبولي في الوقت نفسه على أهمية عدم تعامل طالب الرخصة الصناعية سوى مع جهة واحدة هي هيئة التنمية الصناعية.

ووجه رئيس الوزراء بتنظيم اجتماع مع مسئولي الغرف الصناعية المختلفة باتحاد الصناعات؛ لعرض هذه التيسيرات، وغيرها من القرارات التي أصدرتها الحكومة لدعم قطاع الصناعة، مؤكدا أن هدف الحكومة هو تشجيع الصناعة المصرية في هذه المرحلة.

جاء ذلك في ختام الاجتماع الذي عقده رئيس الوزراء أمس للتوافق حول سبل تبسيط وتيسير الإجراءات الخاصة بإصدار التراخيص الصناعية، خاصة ما يتعلق باشتراطات الحماية المدنية، والموافقات البيئية.

وشدد مدبولي على أن الحكومة حريصة على الإسراع بأية موافقات تخص قطاع الصناعة، وتشجيع الاستثمار، كما أنها مستعدة للموافقة على أية قرارات من شأنها تيسير الإجراءات وتذليل التحديات التي تواجه قطاع الصناعة.

ولفت إلى أن الدولة فعلت في هذا الإطار الرخصة الذهبية وأصدرت 9 رخص ذهبية بالفعل، مع استمرار الإجراءات حاليا لإصدار رخص جديدة قريبا.

بدعم من الذهب ووحدات حقوق السحب

احتياطي النقد الأجنبي يرتفع 221 مليون دولار إلى 34.2 مليار

حابي

أعلن البنك المركزي المصري، أمس، ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي إلى 34.224 مليار دولار، بزيادة قيمتها 221 مليون دولار في شهر يناير.

وبلغ رصيد احتياطي النقد الأجنبي لمصر في نهاية شهر ديسمبر الماضي 34.003 مليار دولار بحسب بيانات البنك المركزي المصري.

447 مليون دولار زيادة في الذهب إلى 7.77 مليار

وكشف البنك المركزي عن تفاصيل تطور مكونات احتياطي النقد الأجنبي لمصر خلال شهر يناير، والتي أظهرت زيادة كبيرة في رصيد الذهب ووحدات حقوق السحب الخاصة، ما ساعد في امتصاص التراجع في العملات الأجنبية وتحقيق زيادة بصافي رصيد احتياطي النقد الأجنبي.

وبلغت الزيادة في رصيد الذهب خلال شهر يناير 447 مليون دولار، وفي وحدات حقوق السحب الخاصة SDRs نحو 311 مليون دولار، مقابل تراجع بقيمة 538 مليون دولار في رصيد العملات الأجنبية.

وارتفع رصيد الذهب خلال شهر يناير 2023، إلى 7.773 مليار دولار، مقابل 7.326 مليار دولار بنهاية ديسمبر، بزيادة 447 مليون دولار.

كما صعدت وحدات حقوق السحب الخاصة SDRs لتبلغ 324 مليون دولار في يناير مقابل 13 مليون دولار في ديسمبر، بزيادة 311 مليون دولار.

العملات الأجنبية تتراجع إلى 26.1 مليار دولار بانخفاض 538 مليونا

فيما تراجعت أرصدة العملات الأجنبية إلى 26.131 مليار دولار ، مقابل 26.669 مليار دولار، منخفضة 538 مليون دولار في شهر واحد.

وعاود احتياطي النقد الأجنبي الارتفاع مرة أخرى بداية من شهر سبتمبر 2022، بعد تراجع دام لفترة على خلفية تداعيات الأزمة الاقتصادية، وبلغت إجمالي الزيادة خلال 5 شهور 1.082 مليار دولار، حيث بلغ في أغسطس الماضي 33.142 مليار دولار.

تدهور حاد في القطاع غير النفطي

مؤشر مديري المشتريات يتراجع إلى 45.5 نقطة خلال يناير

وكالات

سجل مؤشر مديري المشتريات PMI في مصر، والصادر عن S&P Global، تراجعا خلال يناير إلى مستوى 45.5 نقطة من 47.2 نقطة في ديسمبر؛ ليزيد بذلك من ابتعاده عن المستوى المحايد عند 50 نقطة.

وأشارت القراءة إلى تدهور حاد في أحوال القطاع غير المنتج للنفط، إذ كان من أسرع معدلات التدهور في سلسلة التراجع الحالية المستمرة إلى 26 شهرا.

وأدى انخفاض قيمة الجنيه إلى تسارع كبير في ضغوط الأسعار، وارتفع تضخم تكلفة المشتريات إلى أعلى مستوى له في أربع سنوات ونصف، مما أدى إلى زيادة أسعار البيع بأقصى معدل منذ شهر فبراير 2017.

وأدى تراكم الضغوط التضخمية إلى انخفاض ملحوظ ومتسارع في تدفقات الأعمال الجديدة، مما دفع الشركات إلى إجراء تخفيضات إضافية في النشاط والمشتريات والتوظيف.

كما قدمت الشركات تقييما متشائما للعام المقبل، إذ انخفضت توقعات الإنتاج إلى ثالث أدنى مستوى في تاريخ السلسلة.

وفي ظل تقييد المعروض من بعض مستلزمات الإنتاج وانخفاض الطلب، قدمت الشركات في مصر تخفيضات إضافية على النشاط الشرائي في بداية العام.

وكان الانخفاض الحاد في مشتريات مستلزمات الإنتاج أحد أقوى الانخفاضات المسجلة في تاريخ الدراسة الذي يقترب من 12 عاما.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- أكبر صندوق تقاعد بالعالم يسجل أطول سلسلة خسائر فصلية في 20 عاما
- متوسط سعر بيع الدولار يستقر حول 30.31 جنيه
- أرباح مصر الجديدة للإسكان تقفز 5.2 مرة إلى 653 مليون جنيه خلال 15 شهر
- أسعار الذهب المحلية تشهد تراجعا بنسبة 2.6% خلال أسبوع
- هيئة السلع التموينية تطرح ممارسة لشراء الأرز الأبيض

حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 507 الأثنين 6 فبراير 2023

1.1 مليار دولار حجم التبادل التجاري

رئيس الوزراء يدعو المستثمرين الرومانيين لاستكشاف الفرص المتاحة في مصر

مدبولي: 104 ملايين دولار استثمارات رومانية مباشرة عبر 101 شركة

حابي

دعا رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، المستثمرين الرومانيين لاستكشاف الفرص الاستثمارية الحالية في مصر بمجالات: الصحة، والطاقة المتجددة، والصناعة.

وأشار مدبولي، خلال افتتاح منتدى الأعمال المصري الروماني، أمس، إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل إلى 1.1 مليار دولار.

كما نوه بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الرومانية في مصر بلغت 104 ملايين دولار أمريكي بحلول أبريل 2022، فيما بلغ عدد الشركات الرومانية في مصر 101 شركة تعمل في قطاعات مختلفة مثل: السياحة والتمويل والصناعة، والخدمات.

وأكد رئيس الوزراء الاهتمام العميق بالعمل على تطوير العلاقات بين البلدين، ودفع العلاقات التجارية والاستثمارية مع رومانيا إلى مستوى أعلى.

وناقش رئيس الوزراء دور صندوق مصر السيادي والفرص المتاحة لتعظيم الشراكة مع القطاع الخاص في المشروعات الكبرى التي يُعنى بها الصندوق.

وأشار في الوقت نفسه إلى حرص الحكومة المصرية على تنفيذ استراتيجية توطين الصناعة من خلال توفير العديد من الفرص الاستثمارية والحوافز والضمانات في قطاعات رئيسية مُحددة.

وتابع أن مصر تتطلع إلى استكشاف آفاق جديدة للمشروعات الخضراء من خلال دفع وتشجيع المزيد من الأفكار المبتكرة لضمان استدامة مواردنا، مضيفًا: "نعتقد أن الشركات الرومانية يمكن أن يكون لها دور كبير في تحقيق هذا الهدف من خلال التعاون المتبادل".

وتطرق رئيس الوزراء إلى بعض المستهدفات في الأشهر والسنوات المقبلة، لافتا إلى إصدار استراتيجية التنمية المستدامة باسم "رؤية 2030"، وكذلك الانتهاء من أول استراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ في مصر 2050، والتي تحدد الاتجاهات والسياسات، والبرامج التي سيتم تبنيها من أجل تحقيق طموحات العمل المناخي.

وأوضح مدبولي أنه وبالنظر إلى المستقبل، فإننا نعتبر أن مجالات الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والنقل المستدام، وإزالة الكربون من قطاعات مثل النفط والغاز، والصلب والأسمنت، والزراعة المستدامة، وإدارة المياه هي أولويات لمصر.

وفي إشارة إلى التحديات الاقتصادية غير المسبوقة، أوضح مدبولي أننا في مصر نصر على مواجهة التحدي وبذل الجهود اللازمة لتجاوز أية عقبات أمام النمو.

شارك في المنتدى عدد من الوزراء المصريين والوفد الرسمي الروماني وممثلو 61 شركة من الشركات المصرية والرومانية العاملة في مختلف القطاعات والمجالات، وتشمل الغاز الطبيعي، والمنسوجات، والطاقة المتجددة، والمقاولات والإنشاءات، بالإضافة لمجال المعدات والتجهيزات الطبية، والأثاث، وغيرها.

بنسبة مكون محلي تصل إلى 40%

الحكومة تتفاوض مع شركة عالمية كبرى لتوطين صناعة التليفون المحمول

حابي

كشف رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، عن مفاوضات وتنسيق مع إحدى الشركات العالمية الكبرى في مجال التليفون المحمول لإنشاء مصنع لتوطين هذه الصناعة في مصر.

وخلال اجتماع عقده أمس لمتابعة جهود توطين الصناعات التكنولوجية، وصناعة التليفون المحمول في مصر، قال مدبولي: "نستهدف من خلال هذا التعاون الوصول بنسبة المكون المحلي في هذه الصناعة إلى 40%".

وأكد رئيس الوزراء حرص الدولة على تقديم مختلف التيسيرات والمحفزات التي من شأنها دعم وتعزيز دور قطاع الصناعة والنهوض به؛ بالنظر لما يمثله هذا القطاع من أهمية بالنسبة للاقتصاد المصري.

تيسيرات ومحفزات لزيادة استثمارات الشركات العالمية في هذا المجال

وشدد على اهتمام الحكومة ببذل المزيد من الجهود التي تسهم في تعميق وتوطين الصناعة في مختلف المجالات، وبخاصة ما يتعلق بالصناعات التكنولوجية بالتعاون مع كبريات الشركات العالمية العاملة هذا المجال، تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي في هذا الصدد.

ومن جانبه، قال السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، إن الاجتماع استعرض عددا من التيسيرات والمحفزات المقترحة، التي من شأنها أن تسهم في زيادة حجم استثمارات الشركات العالمية العاملة في مجال الصناعات التكنولوجية، وصناعة التليفون المحمول، والتوافق على إجراء تعديل تشريعي، تحفيزا لهذه الشركات على توطين صناعتها في مصر.

الفرق بين الضريبة يصل إلى 58%

المالية: شركات وهمية استوردت مستلزمات إنتاج بغرض الإتجار وليس التصنيع

حابي

ذكرت وزارة المالية أن شركات ومصانع وهمية لا أساس لها على أرض الواقع استوردت مستلزمات إنتاج بغرض الإتجار وليس التصنيع.

وأوضحت أن هؤلاء الذين يستوردون مستلزمات الإنتاج بدعوى التصنيع للاستفادة من الفرق بين الضريبة على استيراد منتج كامل واستيراد مستلزمات الإنتاج الذي يصل إلى 58%، ثم يتاجرون فيها.

وأكدت الوزارة، في بيان أمس، "التصدي بكل حسم" لمن وصفتهم بـ"سماسرة مستلزمات الإنتاج في السوق السوداء"، بالتنسيق المتواصل بين مختلف أجهزة الدولة بما في ذلك مصلحتي الجمارك والرقابة الصناعية بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية.

وقال الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك، إن الإدارة المركزية لمكافحة التهرب الجمركي حررت 51 محضرًا لمصانع وشركات وهمية، بقيمة 17.5 مليار جنيه ضريبة جمركية مستحقة، بعدما تبين استيرادها مواد خام ومعدات بغرض الإتجار وليس التصنيع للتحايل على قواعد الاستيراد، وحصولهم على الإعفاءات والتيسيرات المقررة لاستيراد مستلزمات الإنتاج.

الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك

وأكد غتوري التنسيق الكامل مع مصلحة الرقابة الصناعية بما يمكنها من تنظيم زيارات ميدانية إلى جميع المصانع والشركات المستوردة، للتأكد من ممارستها للنشاط الصناعي، واتخاذ الإجراءات الرادعة ضد المخالفين.

ولفت إلى تشديد الإجراءات الجمركية بالإدارات المختصة بمختلف الموانئ، لمتابعة الرسائل الواردة، يسهم في منع تحايل المصانع على القواعد الاستيرادية، التي تتعمد إدخال مستلزمات الإنتاج من أكثر من ميناء، حتى لا يطبق عليها الضريبة الجمركية المقررة على المنتج الكامل، في محاولة للتهرب من الضريبة الجمركية المستحقة.

وأشار إلى الكشف عن ذلك من خلال تجميع «البوالص» التي تثبت العلاقة بين المستلزمات الواردة عبر الموانئ المختلفة.

تأثير جني الأرباح مستمر للجلسة الثالثة على التوالي

البورصة تصعد بصورة طفيفة بدعم التجاري الدولي.. والسبعيني يفقد نحو 3%

رنا ممدوح

أرجع رؤساء شركات ومتعاملون بسوق المال اضطراب أداء مؤشرات البورصة المصرية خلال آخر ثلاث جلسات، إلى عمليات جني الأرباح من قبل المستثمرين وحركة التصحيح التي أعقبت صعود نحو مستويات لم تستهدفها السوق منذ 2018.

وتوقعوا أن تنتهي الحركة التصحيحية للسوق خلال جلستين على أقصى تقدير، مرجحين أن يستهدف المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية مستوى 16500 نقطة كمستوى مقاومة أول يليه 17100 نقطة.

الجدير بالذكر أن مؤشر البورصة المصرية الرئيسي ارتفع بصورة طفيفة في ختام تعاملات الأمس بنسبة 0.06% وأغلق عند مستوى 16265 نقطة.

وارتفع سهم البنك التجاري الدولي CIB صاحب الوزن النسبي الأكبر بالمؤشر بنسبة 1.40% وأغلق عند مستوى 51.31 جنيه.

وهبط كلا من EGX70 و EGX100 متساويا الأوزان بنسبة 2.87% و2.09% على الترتيب.

وتوقع عادل عبد الفتاح رئيس مجلس شركة ثمار لتداول الأوراق المالية، أن تشهد جلسة اليوم من البورصة المصرية صعودا جديدا للمؤشرات معززا ذلك بأداء السوق أمس والذي أظهر مؤشرات لانتهاء موجه جني الأرباح والحركة التصحيحية.

واستبعد عبد الفتاح أن يكون لاجتماع الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي المصري الأسبوع الماضي تأثير سلبي على شهية المستثمرين، مؤكدا أن نتائج الاجتماعيين يعكسان بداية لانكماش السياسة النقدية التي اتخذها البنكين خلال الفترة الماضية من خلال رفع الفائدة لامتصاص الضغوط التضخمية.

وأوضح أن من ضمن الأسباب التي تعزز السيناريو الإيجابي لمسار مؤشرات البورصة أن خلال جلسات جنى الأرباح لم تتخطي أحجام التداول 2 مليار جنيه على عكس متوسط التداولات في جلسات الصعود والتي وصلت إلى قرب 4 مليارات جنيه.

وسجلت تداولات البورصة بجلسة الأمس 1.769.923 مليار جنيه على 202 شركة من خلال 71.582 ألف عملية.

ومن جانبه أوضح ياسر المصري نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العربي الإفريقي الدولي لتداول الأوراق المالية، أن تأثير أسعار الفائدة أصبح حيادي على البورصة المصرية، وقرار تعويم الجنيه المصري أصبح له الكلمه العليا في الوقت الحالي، مشيرا إلى أنه من أكثر الأسباب وراء عودة الاستثمارات الأجنبية واستعادة ثقة المستثمرين لأنه ساهم في استقرار أسعار صرف العملة.

ورأى المصري أن ما تمر به مؤشرات البورصة المصرية في الجلسات الحالية عبارة عن جني أرباح تستجمع فيها البورصة بعض السيولة استعدادا لاستهداف مستويات جديدة.

وتوقع أن تنتهي الحركة التصحيحية للسوق بأقصى تقدير خلال جلستين، وذلك رهنا بهدوء الملفات المؤثرة سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.

يشار إلى أن تعاملات المستثمرين المصريين سيطر عليها بجلسة الأمس الاتجاه البيعي وسجلوا صافي بقيمة 8.512 مليون جنيه، بضغط من الأفراد التي حققت صافي بيع بقيمة 17.148 مليون جنيه مقابل 8.635 مليون جنيه صافي شراء من الأفراد.

واتجهت تعاملات المستثمرين العرب نحو الشراء محققين صافي بقيمة 6.923 مليون جنيه، بدعم من المؤسسات التي سجلت صافي شراء بقيمة 26.543 مليون جنيه مقابل 19.619 مليون جنيه صافي بيع من الأفراد.

وسجلت تعاملات المستثمرين الأجانب صافي شراء بقيمة 1.589 مليون جنيه بدفع من المؤسسات التي حققت صافي شراء بقيمة 1.601 مليون جنيه مقابل 12.456 ألف جنيه صافي بيع من الأفراد.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- وكالة الطاقة: تعافي طلب الصين قد يعيد النظر في سياسات إنتاج النفط
- إيجاس توقع مذكرة تفاهم مع ترانسجاز الرومانية للتعاون في مجال نقل الغاز
- سامح قته رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية للأقمار الصناعية نايل سات
- الدينار الكويتي يسجل أعلى سعر للبيع عند 99.77 جنيها
- ابن سينا فارما توقع اتفاقية مع بوهرنجر إنجليهايم لتوزيع علاجاتها